*Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*
*Spatial and entrepreneurial development studies laboratory*
***Year : 2021 Vol.4 No.6 pp:104-118***

# The causal relationship between good governance and economic growth in Arab countries

*BELAILIA Rabie[1], BOUFAS Cherif[2], DJOUADI Issam[3]*

*[1]Doctor, Faculty of Economic Sciences, University of,Souk Ahras (Algeria), ra.belailia@univ-soukahras.dz·*
*[2]Prof, Faculty of Economic Sciences, University of,Souk Ahras (Algeria), c.boufas@univ-soukahras.dz*
*[3]Doctor, Faculty of Economic Sciences, Higher National School of Statistics and Applied Economics, (Algeria), djouadi-issam@enssea.net*

**ARTICLE INFO**

*Article history:*
*Received:03/01/2021*
*Accepted:22/09/2021*
*Online:23/10/2021*

*Keywords:*
*Economic Growth*
*Good Governance*
*Arab Countries*
*JEL Code:E61, G38, O47.*

**ABSTRACT**

*If governance refers to the manner in which governments manage resources fairly, honestly, transparently and responsibly, the goal is to reduce the gap between individual per capita income and to reduce the impact of corruption through governance initiatives. However, it remains a multidimensional concept as most international institutions have their own definitions.*

*Too often, decision makers do not pay enough attention to good governance when deciding what economic policies to follow or where to invest. This has been reflected in the faltering economic growth in the Arab countries, especially in spite of the volume of public investments. The weakness of economic growth is due to the nature of the institutional framework for directing investment, where many projects do not undergo any feasibility studies of cost and return, Medium and long term.*

# العلاقة السببية بين الحكم الراشد و النمو الاقتصادي في الدول العربية

بلايلية ربيع [1]، بوفاس الشريف [2]،جوادي عصام [3]

[1] أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سوق أهراس، الجزائر، ra.belailia@univ-soukahras.dz

[2] أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سوق أهراس، الجزائر، c.boufas@univ-soukahras.dz

[3]أستاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، djouadi-issam@enssea.net

**معلومات المقال**

تاريخ الاستقبال:2021/01/03
تاريخ القبول:2021/09/22
تاريخ النشر:2021/10/23

**الكلمات المفتاحية**
الحكم الراشد
النمو الاقتصادي
الدول العربية
JEL Code: E61, G38, O47.

**الملخص**

إذا كان الحكم الراشد يشير إلى الطريقة التي تدير بها الحكومات الموارد بشكل منصف، صادق، شفاف ومسؤول، فإن الهدف من ذلك يتجلى في الحد من الفجوة بين الدخل الفردي داخل الدول من جهة، والحد من الآثار الناجمة عن صور الفساد من خلال مبادرات الحكم الراشد من جهة أخرى، غير أنه يظل مفهومًا متعدد الأبعاد ذلك أن معظم المؤسسات الدولية لها تعريفاتها الخاصة.

ففي كثير من الأحيان، لا يولي صنّاع القرار اهتماماً كافياً للحكم الراشد عند اتّخاذ قرار بشأن السياسات الاقتصادية التي يجب اتّباعها، أو المكان الذي ينبغي الاستثمار فيه. وقد انعكس ذلك على تعثر النمو الاقتصادي في الدول العربية خاصة على الرغم من حجم الاستثمارات العامة، إذ يعود ضعف النمو الاقتصادي إلى طبيعة الإطار المؤسساتي لتوجيه الاستثمار، حيث لا تخضع مشاريع كثيرة إلى أية دراسات جدوى للتكلفة والعائد، تربط بين مختلف المشاريع لبلوغ أهداف الاستراتيجية في المدى المتوسط والطويل.

*Corresponding Author *BELAILIA Rabie*, Email: ra.belailia@univ-soukahras.dz

(cc) BY-NC

- **مقدمة:**

يعاني النمو الاقتصادي في الدول العربية من تعثر كبير على الرغم من حجم الانفاق العام الموجه نحو المشاريع التحتية، وتُعزى هذه الوضعية بالأساس إلى عاملين أساسيين هما: استشراء الفساد وضعف آليات مكافحته وتنفيذها، وقد أسفرت دراسة اختبارات السببية التي أجريناها بين الدخل الفردي و مؤشرات إدارة الحكم في الدول العربية خلال الفترة 2000-2012 عن نتائج متناقضة عما يتفق مع النظرية الاقتصادية فحواها عدم وجود علاقة سببية من النوعية المؤسساتية إلى الدخل الفردي في هذه الدول، وهو ما يعتبر غير مواتٍ للنمو الاقتصادي لا سيما بسبب تأثير بعض العوامل المؤسسية في ازدحام الإنفاق العام، ومدى انعكاس ذلك على كفاءة استثمار الموارد و تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على كيفية اتصال الحكومات مع المواطنين وعلى حيوية المجتمع المدني.

انطلاقا مما ورد ذكره يمكننا طرح الاشكالية التالية:

- ✓ فيما تتمثل العلاقة السببية بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية؟

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول إحدى القضايا الاقتصادية الجوهرية التي تُعنى بمعالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن سوء التسيير والحكم، وبالتالي التركيز العلمي والعملي على تحقيق شمولية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.
- **أهداف الدراسة:** نهدف من خلال دراستنا إلى إبراز ما يلي:
  - تبيان العلاقة السببية بين الحكم الراشد والنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى أسبابها ونتائجها.
  - التركيز على تحسين الدخل الفردي للأفراد وكذا ظروف معيشتهم في ظل الثروات القومية التي تحوز عليها الدول العربية.
  - البحث في سبل تبني حكامة رشيدة تراعي أبعاد التنمية المستدامة وتحقق أهدافها.
- **منهج البحث:** سيتم الاعتماد في دراستنا على المنهجين الوصفي و الإحصائي لتحليل اشكالية الدراسة نظريا واختبارها إحصائيا بغية الإجابة على مضمونها انطلاقا من المحورين التاليين:

1- مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد.

2- أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي.

## 1- مفاهيم أساسية حول الحكم الراشد:

### 1-1- أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد:

ظهر مصطلح الحكم في اللغة الفرنسية خلال القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة و الذي يعني طريقة و فن الإدارة، ثم انتقل إلى اللغة الانجليزية (**gouvernance**) (فرج، 2012، صفحة 12) ثم استخدم كمصطلح قانوني في الفرنسية سنة 1478 ليستعمل في نطاق واسع و معبر عن عبئ الحكومة سنة 1969، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية (البياتي، 2008، صفحة 8)، ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية و استخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة و مؤسسات التمويل الدولي حيث تم إضافة له صفة الجيد ليصبح **Good Gouvernance** وترجم إلا أن أكثر

التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة 2005 (قنديل، 2008، صفحة 115) ، أما في ما يتعلق بأسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد فهي عديدة إلا أننا سنقوم بذكر أهمها وهي:

– انهيار المعسكر الاشتراكي و تنامي ظاهرة العولمة و ما تتضمنه من عمليات تتعلق أساسا بـ (قاسم، 2003، الصفحات 208–300):

- عولمة القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان.
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي و الوطني.
- عولمة آليات و أفكار اقتصاد السوق الأمر الذي أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.
- التطور التقني خاصة مع ظهور شبكة الانترنت و الفضائيات الأمر الذي أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي و الوطني بين مختلف الفاعلين.
- انتشار المعلومات على المستوى الوطني و العالمي لتصل لجميع الناس.
- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المؤسسات و المجتمعات.

– التحول إلى اقتصاد السوق و تقليص دور الدولة حيث أدت عدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات مواطنيها و فشلها بالوفاء بالتزاماتها بالخصوص في إفريقيا و بعض الدول النامية أدى هذا إلى تغيير دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة إلى أن تصبح غير قادرة على ممارسة وظائفها على النحو المعهود و ذلك بفضل تزايد أهمية البيئة الدولية، أي إن خيارات العامل الخارجي و سياساته هي التي تشكل بمجملها أولويات و قضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات إذ تصبح للمنظمات الدولية دور كبير في ذلك. كما ساهم اتساع دور القطاع الخاص أيضا في تقليص دور الدولة و النظر إليه كشريك للقطاع العام في إدارة شؤون الدولة و المجتمع.

– ظهور مفاهيم جديدة للتنمية خاصة في فترة التسعينات حيث وجد تيار شبه عالمي يدعو إلى نوع جديد من الليبرالية الحديثة يستند على الحرية الفردية و الخيار الشخصي للعمل في السوق و هذا ما اتخذته مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الجديد (حجاج، 2003، صفحة 304).

– شيوع ظاهرة الفساد عالميا وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج آليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بهدف القضاء على الظاهرة (الوائلي، 2006، صفحة 30)، حيث تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينات نتيجة للآثار السلبية التي خلفها على التنمية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و نظرا لهذه الخطورة استوجب الأمر تعاونا دوليا لمواجهتها ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان الحد من الآثار الناجمة عن صور الفساد المعاصرة حيث لم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة وإنما شملت أيضا الدول النامية التي عانت اقتصادياتها و مجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة اكبر مما تعانيه الدول المتقدمة.

للفساد تعريفات عديدة تختلف من باحث إلى أخر و هذا بحسب تخصصه نظرا لأن الفساد ظاهرة اجتماعية سياسية و اقتصادية لذا سنقوم بذكر أهم تعريفات الفساد بحسب نظرة المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي و منظمة الشفافية العالمية. يعرف البنك العالمي الفساد على أنه" استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الشخصية" (العالمي، 1997، صفحة 112) فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد

أو إجراء مناقصة عامة، كما يحدث أيضا عندما يقوم وكلاء الشركات بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات لتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين كما يحدث أيضا عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة (العدد، 2004، الصفحات 34-35). تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه" سوء استعمال السلطة من أجل تحقيق ربح أو منفعة خاصة" (Transparency International, 1998, p. 10).إن للفساد مظاهر عديدة أهمها: الرشوة، العمولة، السرقة، التزوير، قبول الهدايا، التلاعب بمحتويات الملفات و الأختام الرسمية، بيع الوظائف و الترقيات، تزوير التقديرات الضريبية و التهرب الضريبي، التدخل في أعمال السلطة القضائية...إلخ.

كما أن للفساد أسباب عديدة أهمها (سايح، 2013، صفحة 112):

**1-1-1- الأسباب السياسية:** والتي تتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين و القياديين الإداريين من الدرجة العليا الأمر الذي يفتح أبواب المحسوبية السياسية و غياب أجهزة الرقابة و المحاسبة و عدم وجود منظمات مستقلة تكافح الفساد و غياب القوانين الرادعة لجريمة الفساد.

**1-1-2- الأسباب الاقتصادية:** تدني الدخل الفردي و المستوى المعيشي للموظفين في الدول النامية، التخلف في التعليم و انتشار الأمية، تعقد التنظيم الإداري و غياب الشفافية في المعاملات، عدم فعالية الجهاز الرقابي، فرض ضرائب عالية و قيود على الأنشطة الاقتصادية، انخفاض معدلات النمو و ارتفاع معدلات البطالة.

**1-1-3- الأسباب الاجتماعية:** وتتمثل في العادات و التقاليد السائدة و الضغوطات الاجتماعية التي توفر المناخ الملائم لانتشار المحسوبية و الرشوة و استغلال النفوذ... الخ.

إن الفساد هو ظاهرة أخلاقية و سياسية و اجتماعية و اقتصادية غير سوية تتواجد في كل أنحاء العالم تختلف خطورتها من دولة إلى أخرى، تتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في استغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة، و الفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية مثل البني التحتية و في هذه الحالة يقع عبه على المجتمع ككل كما قد يكون صغيرا عندما يرتبط بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا ويكون ضحاياه في هذه الحالة المواطنون المجبرون على تحمل تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم (حجازي، 2001، صفحة 22).

**1-2- تعريف الحكم الراشد:** الحكم مصطلح انجليزي استخدم من قبل البنك العالمي في دراسات و تحليل التنمية له عدة تعاريف أهمها: يعرف دانيال كوفمان الحكم" بأنه التقاليد و المؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في البلاد وهذا يشمل العمليات التي يتم من خلالها اختيار و مراقبة و تغير الحكومات، مدى قدرة الدولة على صياغة و تنفيذ سياسات ناجحة، مدى احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم تفاعلاتهم السياسية و الاقتصادية" (Kaufmann, 2010, p. 4). كما يعرف البنك العالمي الحكم" بأنه إدارة العمليات و الإجراءات التي تدير ممارسة السلطة بإسم الناخبين إلى جانب اختيار ممارسي هذه السلطة و استبدالهم وتتم هذه العمليات في مجال إدارة الحكم العامة من جهتين فاعلتين هما الشعب و الحكومة" (الدولي، 2004، صفحة 22) . أما جورجين ولف 2000 فقد عرف الحكم على أنه الطريقة التي من خلالها تتعامل السلطة مع مسؤولياتها (Kaufmann, 2010, p. 18) .

كلمة الحكم أضيف لها صفة الجيد لتصبح الحكم الراشد حيث ظهر هذا المصطلح في تقرير البنك العالمي حول إفريقيا و جنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا من الأزمة إلى النمو المستدام" حيث عرف التقرير الحكم الراشد بأنه" الترتيبات المؤسساتية للدولة وعملية صياغة السياسات و صنع القرار و تنفيذه و العلاقة بين الحكومة و المواطنين برمتها" (Wods, 2000, p. 804) ، وعرفه سنة 1992" بأنه أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق التنمية و مدى قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات و الوظائف المكلفة بها. (Bank, 1992, p. 1) أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية فقد عرف الحكم الراشد على أنه" الحكم القائم على المشاركة و الشفافية و المسائلة ودعم سيادة القانون و يتضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع كما يضمن حق التعبير عن أكثر الأفراد فقرا و ضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية" (UNDP, 1997, p. 8).

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الحكم الراشد بأنه الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية و ذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف و تحقيق أكبر نفع اقتصادي (سايح، 2013، صفحة 129). تعرف منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي الحكم الراشد بأنه استخدام السلطة السياسية و ممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (OCDE, 1993, p. 7). أما لجنة الحكم العالمي فقد عرفت الحكم الراشد بأنه مجموع الطرق و الأساليب المشتركة بين الدولة و المواطنين و الخواص من أجل تسيير شؤونهم بطريقة مستمرة على أساس التعاون و التوفيق بين المصالح المتفق عليها أو المختلف عنها من أجل الخير العام (عزي و جلطي، (2005)، صفحة 15).

وقد عرف داني رودريك الحكم الراشد بأنه الأداء الفعال بواسطة العناصر التالية: ضمان حقوق الملكية، تنظيم الحكومة للأسواق، أدوات السياسة الجبائية و النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، برامج المساعدة الاجتماعية التي تضمن معايير عيش كافية (Remington, 2006 , p. 261).

وقد استخدم البنك العالمي مصطلح الحكم السيئ أو غير الرشيد (Bad Gouvernance) للإشارة إلى بعض سمات أسلوب الحكم و أهمها: شخصنة السلطة، عدم احترام حقوق الإنسان، انتشار الفساد، وجود حكومات غير منتجة و لا تخضع للمساءلة (توفيق، 2005، صفحة 28).

**1-3- عناصر الحكم الراشد:**

**1-3-1- الدولة:** إن المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحكم الراشد هو توفير الإطار التشريعي الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية وإعطاء صلاحيات إدارية و مالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها و إلى خلق الأطر الحوارية حول السياسات العامة بين جميع الأطراف و المؤسسات. و قبل الشروع في هذه الخطوات لابد من احترام الحريات العامة و حقوق الإنسان، وسن التشريعات التي تضمن حرية الإعلام وتطبيق أحكام القانون و إصدار تشريعات و قوانين تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية. (كريم، (2004)، صفحة 64) وفي ظل الدولة التي تتواجد فيها الديمقراطية تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولة متعددة الجوانب بحيث تركز

على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتمتلك سلطة المراقبة و ممارسة القوة و لديها مسؤولية الخدمة العامة التي تعمل على خلق بيئة مساعدة و هذه الوظائف تعني:

1-إيجاد إطار قانوني و تشريعي مستقر، عادل وفعال للأنشطة العامة و الخاصة.

2- تعزيز الاستقرار و المساواة في السوق و الاهتمام بتقديم السلع العامة.

3- تزويد الخدمات العامة بالفعالية و المسؤولية.

وعلى إثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك بأن لحكم الراشد يهتم بالأفراد الأكثر ضعفا و فقرا، وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار و تحقيق و إدامة نوعية الحياة التي يردون تحقيقها، و أن المؤسسات الحكومية تستطيع أن تمكن الناس الذين تقوم بخدمتهم و ذلك بتزويدهم بالفرص المتساوية و تدعيم الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و فتح المجال للحصول على الموارد، لكن الحكومة لا تستطيع القيام بهذا إلا عندما توفر جهاز تشريعي و عمليات انتخابية و أنظمة قانونية تعمل بشكل جيد، فضرورة وجود برلمان ينتخب أعضائه بكل حرية و عدالة تمثل فيه مختلف الأحزاب و مختلف المناطق، من شأنه أن يسمح بزيادة المشاركة الشعبية و مسائلة الحكومة، فوجود الثقة يؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية، فالأنظمة القانونية و القضائية الفعالة تعمل بدورها على حماية دولة القانون و حقوق الجميع.

**1-3-2- القطاع الخاص:** يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع و التجارة و المصارف و كذلك القطاع غير المؤطر في السوق، إن للدولة قوة كبيرة في تحقيق التنمية لكنها ليست الوحيدة في هذا المجال فالتنمية البشرية المستدامة مبنية على خلق فرص العمل و التي من شأنها تحسين مستوى المعيشة، ومن هذا المنطلق أدركت العديد من الدول أن القطاع الخاص يمثل المصدر الأول لتوفير فرص العمل و التخفيف من البطالة، فالعولمة الاقتصادية غيرت كل الطرق التي من خلالها تشتغل المنظمات الصناعية وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول استراتيجيات اقتصادية تتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية و فتح المجال أمام منظمات القطاع الخاص في العديد من المجالات حيث أصبح هذا الأخير الفاعل الرئيسي في العديد من الدول في الحياة الاقتصادية، فالحكومة يمكن أن تشجع تنمية القطاع الخاص في إطار ما يسمى بحوكمة الشركات. (شهوان، 2001، صفحة 85)

كما يتميز القطاع الخاص بخصائص هامة تمكنه من لعب دور كبير كشريك في الإدارة وذلك يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه باعتباره حلقة مهمة من حلقات الحكم الراشد. وانطلاقا من دور القطاع الخاص فإنه بإمكانه توفير الخبرة و المال و المعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالاشتراك مع الدولة و المجتمع المدني، كما لديه القدرة في تأمين الشفافية بنشر المعلومات و توفيرها و يساعد ذلك في ربط مخرجات التعليم (الجامعات، مراكز البحث) بسوق العمل من خلال توفير فرص العمل و تأمين الوظائف و مكافحة البطالة. (الكايد، 2003، صفحة 11)

**1-3-3- المجتمع المدني:** أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما لمفهوم الدولة العصرية، حيث لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن و الدولة و إنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات و تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب و هيئات و نقابات و غيرها، ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب أن نركز على أربع عناصر: التطوعية، المؤسسية، الاستقلالية، الارتباط بمنظومة من المفاهيم مثل المواطنة و حقوق الإنسان. تعد المنظمات غير الحكومية

من المؤسسات التي لها دور متزايد في المجتمع المدني من خلال التحرك الاجتماعي للأفراد و حرية التعبير عن التطلعات الفكرية و المشاركة الاجتماعية و السياسية و المساهمة في تنمية المجتمع، ولذلك هي تضمن بيئة مساعدة و منظمة للعمل الإنساني غير الربحي.

أدى التغير الذي حصل في مفاهيم التنمية إلى الانتقال من المفاهيم الاقتصادية إلى البشرية مما أدى إلى تغيير الأدوار حيث لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عن التنمية بل تم نقل العديد من الأدوار لمؤسسات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة الأمر الذي جعله شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في تقديم الخدمات العامة. (شهوان، 2001، صفحة 85)

كما تكمن حيوية المجتمع المدني في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام وفي كل القيم، وذلك بالعمل مع أجهزة الدولة من جهة و السلطات المحلية من جهة أخرى، وأن تعتمد أساليب إشراك المواطنين في العمل المشترك بين السلطات المحلية و أجهزة الدولة في إطار صنع السياسات العامة و مراقبة و مشاركة تنفيذ المشاريع، كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني الاعتماد على الشفافية و المسائلة الداخلية بما تتضمنه من انتخابات دورية و تداول على السلطة و عدم استغلال النفوذ. إن ضمان استقرارية هذه المؤسسات و إنتاجيتها يكمن في القدرة على استقلاليتها و تنويع مصادر تمويلها وكذا تطوير قدراتها وصولا إلى الاعتماد على الموارد الذاتية و بذلك تنتقل من مفهوم المنضمات الخيرية إلى منظمات التنمية و تساهم في الحكم الراشد. (كريم، (2004)، صفحة 65)

وفي الأخير نشير إلى أن تحقيق التنمية و الحكم الراشد لا يتم إلا بتكامل الحلقات الثلاثة المكونة للحكم الراشد و المتمثلة في: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، و هذه المكونات تكون في حد ذاتها المحاور الرئيسية و الأساسية للحكم الراشد.

**1-4- خصائص الحكم الراشد:**

**1-4-1- الشفافية:** وهي مصطلح استخدمته الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم، وهي ظاهرة تعني تقاسم المعلومات و تداولها بطريقة مكشوفة دون أي غموض وتتمثل أيضا في حق المواطنين في معرفة و نشر المعلومات حول ما يفترض بموظفي الحكومة مؤسساتها أن يقوموا به بالفعل، و تحدد مسؤولياتهم كما تقوم أيضا على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين و الخدمات التي يحق لهم بها. (الدولي، 2004، صفحة 24) .

ونظرا لأهمية الشفافية تم إنشاء منظمة عالمية لها سنة 1993 لتكون الكيان المؤسسي المعني بقضايا الشفافية و المسائلة وهي- المنظمة- الجهاز الدولي الأكثر نشاطا في هذا المجال وللمنظمة عدة شبكات في دول العالم اهتماماتها مراقبة ورصد و تحليل ودعم جهود و برامج بناء الشفافية و مكافحة الفساد. (داود، 2004، صفحة 104).

**1-4-2- التنافسية:** وهي حجر الأساس بالنسبة للمسائلة وتفترض التنافسية أساسا أن توفر للمواطنين فرصة الاختيار بين رؤساء الحكومات و السياسات و المؤسسات، و أن توفر إجراءات تسمح للمواطنين بالانتقاء بين الخيارات المطروحة و أن يمارسوا الضغط لترجيح كفة خيارات مختلفة أو أن يتمكنوا من الاعتراض و إيجاد حلول بديلة إذا أدركوا أن في السياسية انتهاكا لحقوقهم.

وتؤمن التنافسية للمواطنين فرصة ممارسة حقوقهم بفعالية لمسائلة المسؤولين الحكوميين و المؤسسات على أعمالهم الرامية لخدمة المصلحة العامة، وقد تكون التنافسية أحيانا اقتصادية، إذ يصبح وجود عدة مقدمين للخدمات حافزا لهم

في تحسين الخدمات العامة أو معالجة تراجع معدلات الطلب كما يمكن أن تكون التنافسية سياسية، حين تقوم الانتخابات الدورية بدفع المسؤولين الرسميين على التجاوب مع ناخبيهم أخر، كما تكون إدارية بما أن التوظيف و الترقية على أساس الكفاءة يشجع موظفي القطاع العام على رفع مستوى تقديم الخدمات. (الدولي، 2004، الصفحات 21-22).

**1-4-3- المسائلة:** تعتبر المسائلة إحدى أهم معايير الحكم الراشد لكون هذه الآلية معيار ضبط، وفعل تقويمي هام للمؤسسات بمختلف أنواعها أو للقائمين عليها حين يتم محاسبتهم من قبل الهيئات المخولة بذلك.

و المسائلة هي الحساب عن أعمال معينة أو هي بطريقة أخرى المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب و تنقسم المسائلة إلى: (الدولي، 2004، صفحة 21)

أ-المسائلة العامة: تشترط على كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة على أن يفصح عن أعماله ويفندها تجاه الشعب( الشفافية و المسؤولية) و أن يخضع للعقوبات القضائية و الإدارية أو الانتخابية في حال تبين أن أعماله منافية للمصلحة العامة( التنافسية).

ب-المسائلة الداخلية: وهي أن تساءل مؤسسة عامة مؤسسة عامة أخرى مثل تدقيق المحاكم في مراعاة القوانين و الدستور، أو أن يصوت البرلمان ضد السلطة التنفيذية أو حين تحقق مؤسسات التدقيق المالي في التوريدات المالية للحكومة.

ج-المسائلة الخارجية: وهي أن يسائل المواطنون المسؤولين الرسميين من خلال التصويت أو حملات الدفاع عن حقوق الشعب أو المراقبة المباشرة للمؤسسات العامة.

ومن أجل تعزيز دور المسائلة رأت الكثير من المؤسسات الدولية و الهيئات القضائية أنه لابد من توفير الموارد البشرية و الإمكانات التقنية العالية و التمويل الكافي لإجراء أبحاث عن مصادر الفساد في هياكل الدولة و مختلف المؤسسات، فإن الدولة لابد أن تتميز بالمسائلة من أجل ضمان تطبيق القانون و إقامة العدل و الحد من انتشار الفساد الأمر الذي يسهل الوصول إلى الحكم الراشد و ضمان الحياة و الأمن و الاستقرار للمواطن. (داود، 2004، صفحة 154)

كما تعد المحاسبة جانبا أخر من المسائلة والتي تعني أن يكون الموظفون العموميون خاضعون للرقابة و المسائلة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وتحمل المسؤولية ولو جزئيا عن الفشل أو عدم الكفاءة و أن يستجيبوا للنقد و يعدلوا قراراتهم في ضوئه. (العسوي، 2000، الصفحات 37-38)

وتشمل المسائلة إجراءات لتحسينها سواء الداخلية أو الخارجية وتتمثل إجراءات تحسين المسائلة الخارجية في ما يلي:

*نشر المعلومات حول نشاطات الحكومة ويتحقق هذا عبر قوانين تنص على المزيد من العلنية و حرية الحصول على المعلومات و تشجيع النقاش العام الحر.

*تعزيز التنافسية عبر انتخابات للمثليين العامين مفتوحة للجميع حرة و نزيهة.

*إتاحة المجال لنشاط و مشاركة أكبر جانب من المجتمع المدني ومن ضمنها لجان الرقابة الشعبية.

*تقييم متواصل لمستوى إدارة الحكم و نشر المعلومات الخاصة عن مستوى حكم القانون، حرية الصحافة، الفساد..إلخ.

*تشجيع و سائل إعلام حرة و مسؤولة.

أما إجراءات تحسين المسائلة الداخلية فهي كتالي:

*تأمين معلومات موثوقة عن أداء الخدمات العامة.

*اعتماد سياسات تقوي و تمكن السلطات المحلية التي تتميز بقربها من الناس و قدرتها على إشراكهم مباشرة في القرارات العامة و المسائلة.

*تسهيل الاشتراك المتزايد في الجمعيات الأهلية خاصة في مجال إدارة الخدمات العامة.

*تحسين المسائلة الداخلية عبر التوازن و الفصل بين السلطات و الذي بدوره يعزز التنافسية في ممارسة الحكم و تقوية أجهزة رقابة مستقلة داخل الحكومة.

*تحسين المسائلة الداخلية عبر الاتصالات الإدارية عن طريق جعل وظائف الحكومة لا مركزية و تقريب الإدارة من المواطن. (Bank W. , 2003, pp. 22-23).

**1-4-4- المشاركة:** تشمل جميع الآليات التي تخول المواطنين في عملية المشاركة في إدارة الحكم، وتقوم على مجموعة من الأنشطة التي يسعى المواطنون من خلالها التأثير على أعمال الحكومة سواء بطريقة مباشرة عن طريق التأثير في صياغة السياسات العامة و تطبيقها أو بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار المسؤولين الرسميين. ويشارك المواطنون في إدارة الحكم عبر الاقتراع و الانضمام لمنظمات المجتمع المدني التي تمارس الضغط على الحكومة، وعبر لعب دور أكبر في إدارة قطاع الخدمات العامة، أو عبر المشاركة في النقاشات العامة التي تتناول إدارة الحكم. (الدولي، 2004، صفحة 24) .

**1-4-5- التضمنية:** وتعني أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون و أن يتاح لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق و مشاركة المواطنين في إدارة الحكم، وتنص التضمنية على أن يتاح لمن يملك مصلحة في إدارة الحكم أو للراغبين في المشاركة فيها، هذه الفرصة بالتساوي، و أن لا تستبعد أي طبقة أو تتلقى معاملة مختلفة عن سواها، وتعني التضمنية أيضا المشاركة التشاورية والتي تقوم على عدم التمييز بين المواطنين من حيث الاستفادة من الخدمات التي فوضت الحكومة بتقديمها عبر اتفاق جماعي في الرأي مثل: التعليم، الصحة، و السلع العامة كالعدالة، و يمكن أن نعبر عن التضمنية اختصارا بأنها المساواة في المعاملة. (الدولي، 2004، الصفحات 22-23).

**1-4-6- حكم القانون:** ويقصد به وجود أنظمة قانونية و قضائية واضحة و مستقرة و مستقلة في ما يتعلق بممارسة الأفراد و الجماعات و السلطة الحاكمة لصلاحياتهم في كل المجالات، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم أو في التعرض للعقاب بمقتضى القوانين السارية، ويعتبر حكم القانون من الشروط الضرورية للمسائلة. (كريم، (2004)، صفحة 38)

والشكل التالي يوضح خصائص الحكم الراشد حسب رؤية البنك العالمي.

**شكل رقم (01) : خصائص الحكم الراشد**

**المصدر: البنك العالمي، 2004، ص68.**

**2- أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي:**

**2-1- دارسة دانيال كوفمان و أرت كراي2002 "النمو من دون إدارة الحكم"** (Kaufmann, 2010, pp. 47-48)

تعتبر هذه الدراسة من أبرز الدراسات التي تطرقت إلى دراسة أثر الحكم الراشد على النمو الاقتصادي، حيث قام الباحثان في هذه الدراسة بالبحث عن العلاقة السببية بين إدارة الحكم و النمو الاقتصادي مع التركيز على حالة دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة الكاريبي، حيث قام الباحثان بإجراء الانحدارات التالية:

* الدخل الفردي دالة في نوعية إدارة الحكم و الذي يقاس بمتوسط مؤشرات إدارة الحكم والمتمثلة في: الصوت و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، الأطر التنظيمية، مكافحة الفساد.

* أحد متغيرات إدارة الحكم الستة دالة في الدخل الفردي.

لقد قام الباحثان بحساب الدخل الفردي لسنة 1995 وفق الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وفق تعادل القوة الشرائية لسنة 1985 أما فيما يتعلق بمؤشرات إدارة الحكم فقد شملت الفترة 2000-2001 لعينة مكونة من 175 دولة وقد خلص الباحثان إلى النتائج التالية:

* تأثير سببي قوي ينطلق من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي، حيث يؤدي تحسين نوعية إدارة الحكم إلى زيادة الدخل الفردي، بحيث تؤكد هذه الملاحظة الأخيرة على أهمية الحكم الراشد بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

* تأثير سببي ضعيف ينطلق من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم حيث أن الدخل الفردي العالي لا يضمن تحسين إدارة الحكم لهذا اختار الباحثان عنوان البحث" النمو دون إدارة الحكم" و الجدول التالي يوضح نتائج الانحدارات التي قام بها الباحثان.

**جدول رقم (01) : نتائج الانحدارات لعلاقة السببية من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي**

| التابع/المستقل | إدارة الحكم | الثابت | الصوت و المسائلة | الاستقرار السياسي | فعالية الحكومة | الأطر التنظيمية | مكافحة الفساد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدخل** | 1.370<br>(0.095)<br>R2=0.69 | 7.845<br>(0.058) | 1.495<br>(0.151) | 1.546<br>(0.156) | 1.389<br>(0.121) | 2.242<br>(0.301) | 1.412<br>(0.139) |

**Source : Kaufmann, 2010, p 48.**

**جدول رقم (02) : نتائج الانحدار المساعد بين إدارة الحكم و وفيات المعمرين**

| التابع/المستقل | الثابت | وفيات المعمرين | $R^2$ |
|---|---|---|---|
| إدارة الحكم | 2.445<br>(0.284) | −0.547<br>(0.064) | 0.37 |

**Source : Kaufmann, 2010, p 48.**

ومن أجل معالجة مشكل داخلية المتغيرات قام الباحثان بالاستعانة بالمتغيرات الأداتية– قدرت النماذج بواسطة المتغيرات الأداتية– إنطلاقا من أبحاث AJR ( وفيات المعمرين) هال وجونز( نسبة السكان الناطقين بلغات أوربا الغربية في البلد) و الأبحاث التي تؤكد على دور تملك الموارد الطبيعية.

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هنالك علاقة إيجابية معنوية إحصائيا بين مؤشر إدارة الحكم و الدخل الفردي، وكذا وجود علاقة سلبية معنوية بين وفيات المعمرين و إدارة الحكم و هذا يتفق مع افتراضات AJR، كما نلاحظ أن مؤشر إدارة الحكم يفسر 69% من التغيرات في الدخل الفردي كما أن مؤشرات أبعاد إدارة الحكم لها علاقة إيجابية مع الدخل الفردي.

أما بالنسبة للعلاقة السببية من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم

**جدول رقم (03) : نتائج الانحدارات لعلاقة السببية من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم**

| | الصوت و المسائلة | الاستقرار السياسي | فعالية الحكومة | حكم القانون | الأطر التنظيمية | مكافحة الفساد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | −4.111 | −4.8066 | −5.3762 | −5.3668 | −3.75 | −5.106 |
| **دخل الفرد** | 0.553 | 0.6089 | 0.6815 | 0.6851 | 0.4846 | 0.6482 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.59 | 0.46 | 0.68 | 0.66 | 0.57 | 0.43 | $R^2$ |

**Source : Kaufmann, 2010, p-p 50-52.**

فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الدخل الفردي و إدارة الحكم لكن بالنسبة لمعامل الارتباط بين المتغيرين يبقى ضعيفا، خصوصا فيما يتعلق بالصوت و المسائلة و الأطر التنظيمية، لهذا يستنتج الباحثان أن هناك علاقة سببية ضعيفة من الدخل إلى إدارة الحكم، ويفسران هذه بسب غياب ما أطلقا عليه الدوائر الحميدة، والتي تعني أن الزيادة في الدخل الفردي تؤدي إلى المطالبة بنوعية إدارة حكم أفضل و هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في المدى الطويل، حيث أن سبب غياب هذه الدوائر راجع إلى نخب النفوذ وظاهرة الاستيلاء على الدولة، حيث تستفيد هذه النخب من الوضع الراهن لإدارة الحكم كما بإمكانها مقاومة مطالب تحسين إدارة الحكم بنجاح حتى مع ارتفاع الدخل على المدى الطويل.

**2-2- دراسة البنك العالمي "إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعزيز التضمنية والمسائلة" سنة 2003:**

حيث كان الهدف من هذه الدراسة معرفة أثر إدارة الحكم في النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، حيث اعتمد البنك العالمي على دراسة ساكس و وارنز 1995 لأنه يتصور أثر امتلاك الموارد الطبيعية و المتعلق بالمنطقة، كما أن عينة من دول المينا التي يشتملها هذا التحليل هي الأكثر شمولية، و التي تتضمن كل من: الجزائر، مصر، إيران، الأردن، المغرب، سوريا، و استثنيت باقي الدول بسبب عدم توفر البيانات، حيث كانت نتائج تقدير معدل نمو الدخل الفردي مع المتغيرات المفسرة في الجدول التالي:

**جدول رقم (04) : نتائج التقدير بالنسبة للدراسة البنك العالمي سنة 2003**

| المتغير | نسبة الاستثمار | درجة تملك الموارد | مؤشر الانفتاح | الدخل الأولي | معامل التحديد |
|---|---|---|---|---|---|
| **المعلمة** | 0.73 | -8.00 | 1.45 | -1.82 | 0.76 |
| **إحصائية ستودنت** | 2.5 | -6.16 | 4.15 | -7.09 | |
| **المتغير** | معدل التبادل | إدارة الحكم | الحد الثابت | حجم العينة | |
| **المعلمة** | 0.13 | 0.57 | 15.02 | 74 | |
| **إحصائية ستودنت** | 2.45 | 3.98 | 6.86 | | |

**المصدر: البنك العالمي، 2004، ص297.**

من خلال النتائج السابقة يقدر معدل النمو في دول المينا بـ: 1.11% ومن أجل دراسة أثر تحسين إدارة الحكم في دول مينا نجد أن مستوى إدارة الحكم كمعدل يضاهي مستوى 6 دول في أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، فنزويلا و الأوروغواي، حيث إذا استعملنا المعاملات الأصلية في الانحدار و جعلنا كل المتغيرات ثابتة سوف يزداد معدل النمو المقدر إلى مستوى 1.98 % أي بارتفاع 0.87 نقطة مئوية وهذه الزيادة الجديدة كانت

ستكتسبها دول المينا لو تم تحسين مستوى إدارة الحكم، أما أذا تم تحسين مستوى إدارة الحكم إلى مستوى خمس دول في شرق أسيا: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة و تايلاند، فإن معدل النمو المقدر في منطقة المينا يصبح 1.94 % أي بارتفاع 0.83 نقطة مئوية.

**2-3- اختبارات السببية:**

في هذا المطلب سنقوم باختبارات السببية بين الدخل الفردي و مؤشرات إدارة الحكم في الدول العربية خلال الفترة 2000-2012 مستعملين اختبار: Dumitrescu-Hurlin 2012، ولكن قبل القيام بهذا الاختبار لابد من دراسة استقرارية البيانات وهذا باستخدام اختبار Levin-Lin-Chu 2002.

**2-3-1- اختبار Levin-Lin-Chu 2002:**

**الفرضية الصفرية:** وجود جذر أحادي في بيانات البانيل.

**الفرضية البديلة:** بيانات البانيل مستقرة.

نتائج الاختبارات نلخصها في الجدول التالي:

**جدول رقم (05) : نتائج اختبارات استقرارية البيانات في الدول العربية**

| | LY | VA | PS | GE | RQ | DRQ | RL | CC |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإحصائية المحسوبة | -4.22 | -3.24 | -4.68 | -3.28 | -0.79 | -4.95 | -2.17 | -6.34 |
| الاحتمال | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.21 | 0 | 0.01 | 0 |

**المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج stata 13.**

نتائج الاختبارات تشير بوضوح إلى غياب جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة التالية: الدخل الفردي، الصوت و المسائلة، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، حكم القانون، مكافحة الفساد، حيث كشفت النتائج عن استقرار هذه المتغيرات، بينما اتضح من النتائج عدم استقرار متغيرة الأطر التنظيمية وهذا ما يستدعي القيام بالفروق من الدرجة الأولى (DRQ)، فأصبحت المتغيرة مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى.

**2-3-2- اختبار Dumitrescu-Hurlin 2012:**

**الفرضية الصفرية:** لا توجد علاقة سببية فردية في الدول من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي أو العكس.

**الفرضية البديلة:** وجود على الأقل علاقة سببية لمجموعة من الدول من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي أو العكس.

نتائج الاختبارات نلخصها في الجدولين التاليين:

**جدول رقم (06) : نتائج اختبارات السببية من إدارة الحكم إلى الدخل الفردي في الدول العربية**

| | LY ← VA | LY ← PS | LY ← GE | LY ← RQ | LY ← RL | LY ← CC |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإحصائية المحسوبة | 1.79 | 0.99 | -0.42 | 0.85 | 1.42 | 0.89 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاحتمال | 0.07 | 0.31 | 0.67 | 0.39 | 0.15 | 0.37 |

**المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9**

**جدول رقم (07) : نتائج اختبارات السببية من الدخل الفردي إلى إدارة الحكم في الدول العربية**

| | LY → VA | LY → PS | LY → GE | LY → RQ | LY → RL | LY → CC |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإحصائية المحسوبة | 1.65 | 1.91 | 0.78 | −0.96 | 2.15 | 0.28 |
| الاحتمال | 0.09 | 0.05 | 0. 43 | 0.33 | 0.03 | 0.77 |

**المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9**

من خلال نتائج الجدول نلاحظ عدم وجود علاقة سببية من النوعية المؤسساتية إلى الدخل الفردي في الدول العربية وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أكدت أغلب الأبحاث أن النوعية المؤسساتية هي سبب النمو الاقتصادي على المدى البعيد، أما بخصوص العلاقة السببية من الدخل الفردي إلى النوعية المؤسساتية فقد أظهرت نتائج الجدول عدم وجود علاقة سببية: من الدخل الفردي إلى الصوت و المسائلة، من الدخل الفردي إلى الاستقرار السياسي، من الدخل الفردي إلى فعالية الحكومة، من الدخل الفردي إلى الأطر التنظيمية، من الدخل الفردي إلى مكافحة الفساد في الدول العربية، حيث إن التحسن في الدخل الفردي ليس هو السبب التحسن في مؤشرات المتغيرات السابقة الذكر، كما أظهرت نتائج الجدول السابق عن وجود على الأقل علاقة سببية من الدخل الفردي إلى حكم القانون في عدد من الدول العربية، حيث إن التحسن في الدخل الفردي هو السبب التحسن في مؤشر حكم القانون في بعض الدول العربية.

- **خاتمة:**

لقد استنبط مفهوم الحكم الراشد من منبع محيط المؤسسة الخاصة من حيث أنماط التنسيق والشراكة المختلفة للسوق، ومن محيط المؤسسة تم الاتجاه نحو المحيط السياسي بمعنى تحويل أشكال النشاط العمومي وكذلك العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، حيث يهدف هذا النمط من الحكم إلى تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكذا خصخصة بعض المصالح العمومية، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجم ونطاق أعمالها بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الاجراءات والممارسات وفق امكاناتها وقدرتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلبات المجتمع، وهذا الأسلوب رديف للحكم الراشد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحكم الراشد رديف للقيادة، وعليه فإن كل مؤسسة باعتبارها قناة اجراءات ووسائل للنشاط الجماعي مطالبة بأن يكون لها تسيير فعال، من حيث الإرادة في تطوير استراتيجيات المشاركة لإدماج المعنيين بالأمر في اعداد القرارات و بناء الاختيارات الجماعية بما يؤدي في النهاية إلى توجيه قوى الأسواق و المؤسسات من أجل دعم المثل العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية أحد الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية.

- **قائمة المصادر والمراجع:**
- **أولا: المراجع باللغة العربية**


1- إبراهيم العسوي. (2000). *التنمية في عالم متغير: دراسة مفهوم التنمية و مؤشراتها*. القاهرة: دار الشروق.

2- أسامة شهوان. (2001). *إدارة الدولة المفاهيم و التطور*. عمان، الأردن: دار الشروق.

3- الأخضر عزي، و غانم جلطي. (2005). قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية. (المجلة الالكترونية علوم إنسانية، المحرر) (21)، صفحة 15.

4- البنك الدولي. (2004). *إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : تعزيز التضمينية والمساءلة*. واشنطن : البنك الدولي.

5- البنك العالمي. (1997). *الحد من الفساد و التفرقات التحكيمية للدولة*. (ترجمة مركز الأهرام للنشر و الترجمة، المحرر) القاهرة .

6- المرسي السيد حجازي. (2001). التكاليف الاجتماعية للفساد. (مجلة المستقبل العربي، المحرر) (266)، صفحة 22.

7- أماني قنديل. (2008). *المؤسسة العربية للمجتمع المدني*. (سلسلة العلوم الاجتماعية، الهيئة العربية العامة للكتاب، المحرر) القاهرة .

8- بوزيد سايح. (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر. 112. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

9- حجاج قاسم. (2003). *العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية*. (جمعية التراث، المحرر) الجزائر.

10-حسن كريم. (2004). مفهوم الحكم الصالح و معاييره. (مجلة المستقبل العربي، المحرر) (309)، صفحة 64.

11-راوية توفيق. (2005). *الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد*. جامعة القاهرة: معهد البحوث و الدراسات الإفريقية .

12-زهير عبد الكريم الكايد. (2003). *الحكمانية قضايا و تطبيقات*. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.

13-شعبان فرج. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق والحد من الفقر حالة الجزائر. 12. (جامعة الجزائر 3، المحرر) أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

14-عماد الشيخ داود. (2004). *الشفافية و مراقبة الفساد*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

15-فارس رشيد البياتي. (2008). *التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي*. (دار زهران، المحرر) الأردن.

16-محمد عبد الفضيل العدد. (2004). مفهوم الفساد و معاييره. (مركز دراسات الوحدة العربية، المحرر) *مجلة المستقبل العربي*(309).

17-ياسر خالد بركات الوائلي. (2006). الفساد الإداري مفهومه و مظاهره و أسبابه مع الإشارة إلى تجربة العراق. (مجلة النبأ، المحرر) (80).


- **ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**


18- Bank, T. W. (1992). Governance and development. D. C.: the world Bank publication.

19- Bank, W. (2003). the international for reconstruction and development. United states: Washington.

20- Kaufmann, D. K. (2010). The Worldwide Governance Indicators. (W. B. Paper, Éd.) (5430), p. 4.

21- OCDE. (1993). General Distribution: Participatory Development and Good Governance. Paris.

22- Remington, T. F. (2006 ). «Democratization, Separation of Powers, and State Capacity" in "The State After Communism: Governance in the New Russia". USA: Rowman & Little Field Publishers Inc.

23- Transparency International. (1998, December 03). Greater access to official information and containing conflicts of interest, "key to containing corruption". TI working paper, p. 10.

24- UNDP. (1997). Governance for sustainable human development. New York.

25- Wods, N. (2000). the Challenge of Good Governance for the IMF and World Bank. 28(5), 804.